

محاضرة علاقة اليقظة الإستراتيجية بالذكاء الاقتصادي.

يعكس الذكاء عمما القدرة الإنسانية على الاستيعاب و الفهم و تحليل و تفسير العلاقات بين الحقائق و الأحداث لتوجيه العمل نحو هدف معين.

و في أغلب التعاريف نجد أن تعريف الذكاء لا يرتبط بالقدرة على الاستيعاب، و لكنه أكثر ارتباطاً باستخدام هذه القدرة في إيجاد السلوك الملائم لإدارة المواقف و الأوضاع الجديدة.

1/ مفهوم الذكاء الاقتصادي:

يقترن الذكاء الاقتصادي حسب الباحثين في علم الإدارة بالأفكار التالية:

- التحكم المنسجم و المتسق للمعلومات ، و الإنتاج الجماعي للمعارف الجديدة، انه عملية الكشف عن الفرص و المخاطر عن طريق رصد انتقاء حفظ و تحليل و نشر المعلومات الإستراتيجية.

- الذكاء الاقتصادي هو مفهوم يرتبط أكثر فأكثر بالسبق التنافسي.

- للذكاء الاقتصادي بعد تنظيمي، باعتباره نشاط جماعي لإنتاج المعارف و تحقيق سبق التنافسي.

- اقترن الذكاء الاقتصادي بالسياسات الوطنية، و الصراع للوصول إلى إلى المعلومة و تداولها، حيث يقول François Jakobiak أن الذكاء الاقتصادي على عكس اليقظة الإستراتيجية إنما يتم على المستوى الوطني و ليس على مستوى المؤسسة.

و كان أول من قدم تعريف للذكاء الاقتصادي، (1958) lunh و هو باحث ألماني مختص في الاعلام الآلي، حيث يعتبر أن أي نظام اتصالات في المؤسسة يتكفل، بتسيير نشاطاتها، و يدي اعمالها، في مطلق الأحوال يمكننا اعتباره ذكاء اقتصادي.

و في سنة 1994 ظهر التعريف الأكثر تداولاً من طرف الباحث Martre كالتالي " :

الذكاء الاقتصادي هو مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة، و بث المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين، مختلف هذه النشاطات موجهة بطريقة شرعية مع توفير كل ضمانات الحماية الأساسية لممتلكات المؤسسة في ظل أحسن الظروف سواء من حيث الوقت، الجودة، أو التكلفة.

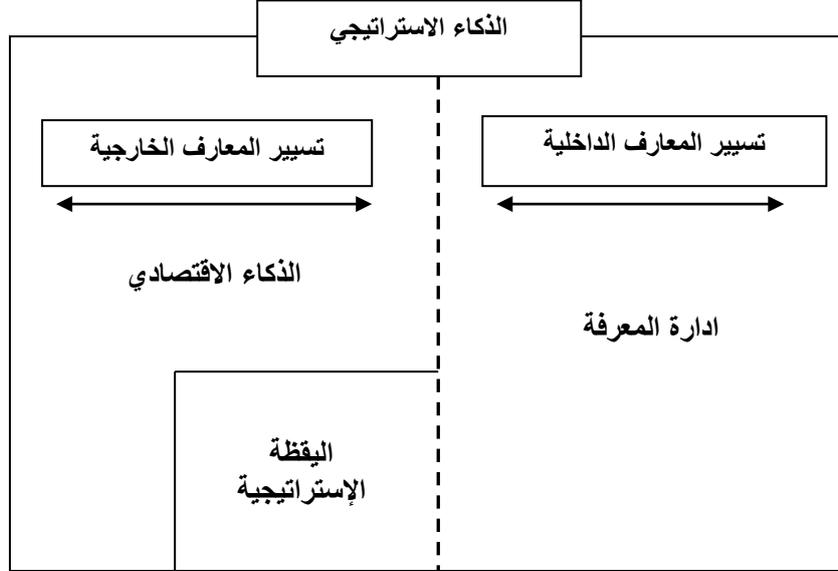
يركز تعريف "Martre" على كيفية استغلال المعلومة المفيدة، و هي المعلومات التي تعتبر ضرورية بالنسبة لمختلف مستويات القرار في المؤسسة من أجل التفعيل الجيد لإستراتيجية تحقيق الأهداف المحددة من طرف المؤسسة بهدف تحسين مكانتها في بيئة تنافسية.

2/ الذكاء الاقتصادي و الذكاء الاستراتيجي:

فإذا كان الذكاء الاقتصادي حسب ما سبق من تعاريف يرتبط بتسيير المعلومات الخارجية التي تحتاجها المؤسسة بما تتضمنه، من يقظة استراتيجية بجميع أنواعها، فإنه يتسع في مضمونه

ليشمل عمليات جمع، تخزين، تأكيد، تحليل، و نشر المعلومات و معارف فيما بين المؤسسات، إلا أنه يختلف في نطاقه، عن الذكاء الاستراتيجي، لأن هذا الأخير يعد أكثر اتساعا و شمولية، إذ يغطي جميع الجوانب و الحقول المعرفية، و يشمل مفاهيم أخرى لا تندرج ضمن مجالات الذكاء الاقتصادي، مثل تسيير المعارف الداخلية، و يأخذ بعد استراتيجي، نظرا لدوره و أهميته في تحسين القدرة التنافسية.

شكل رقم 01: يوضح العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية و الذكاء الاقتصادي و الذكاء التنافسي.



و الذكاء الاقتصادي لا يقتصر على جمع معالجة و بث المعلومات بل يمتد غلى جميع العمليات التي تؤثر على المؤسسة نفسها، و على محيطها القريب أو على المستوى الكلي، أي يهدف لإحداث تغيير لمصلحة الأطراف المعنية. فالذكاء الاقتصادي سلوك يخرج من نطاق المؤسسة (اليقظة الإستراتيجية) ليمتد للمستوى الوطني فهو يعبر عن ضرورة التهيؤ للهجمات الخارجية على المستوى الوطني.

3/عناصر الذكاء الاقتصادي:

يتمحور الذكاء الاقتصادي حول ثلاث (3) عناصر و هي :

1-3/اليقظة :وتكمن في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار وتفعيله.

2-3/الاتصال و الأمن :بمعنى التحضير و التحسب ضد يقظة الآخرين إضافة إلى تزويد العمال بالمعارف وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال، وضع بنود سرية في عقود العمل...

3-3/التأثير :معرفة المعلومات التي هي في محيط المؤسسة من أجل اتخاذ القرار الناجح الذي يكون له دور وتأثير على هذا المحيط.

هذه تعتبر أهم عناصر الذكاء الاقتصادي، حيث أن التأثير و اليقظة تعبر عن الجانب الهجومي له، أما الأمن فانه يعبر عن الجانب الدفاعي.

إضافة إلى هذه العناصر هناك عنصر مهم أيضا و هو:

أما عناصر الذكاء الاقتصادي بالنسبة للدولة فهي ثلاثة:

- ضمان يقظة إستراتيجية تسهل عملية اتخاذ القرار بالنسبة للأعوان العموميين في المجال الاقتصادي.

- دعم تنافسية المؤسسات و القدرة على تحويل تكنولوجيات مؤسسات البحث بالدرجة الأولى لفائدة المؤسسات.

- ضمان الأمن الاقتصادي للمؤسسات و مؤسسات البحث.

حسب ما نلاحظ فان عناصر الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة هي تقريبا نفسها على

المستوى الدولي باعتبار المؤسسة هي جزء من الدولة و عينة مصغرة عنها.

4/أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة :

يحمل الذكاء الاقتصادي للمؤسسة أهميتين، أهمية هجومية و ذلك من خلال ترقب الفرص المتاحة في المحيط و اغتنامها، و التكيف مع القواعد و المعطيات الجديدة في السوق، نظراً للبيئة الدينامكية التي تنشط فيه. أما الجانب الدفاعي فهو يعمل توفير الحماية و الأمن للمؤسسة من الأخطار التي تهددها من تسرب المعلومات، التجسس، و غيرها من المشاكل الاقتصادية.